Distribution: Restricted **EB 2005/84 INF.9/Rev.1** 27 April 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18-20 أبريل/نيسان 2005

البيان الختامي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لينارت بوغه أمام الدورة الرابعة والثمانين للمجلس التنفيذي

السادة المدراء الموقرون،

أود أن أجمل ما دار من مناقشات وأبرز ما أتخذ من قرارات في هذه الدورة.

استعرض المجلس التنفيذي التقرير الخاص بالتجديد السابع لموارد الصندوق الذي يتضمن وصفا للدورة التنظيمية لهيئة المشاورات التي عقدت في 18 فبراير/شباط 2005.

ونظر المجلس في الوثيقة التي تعرض استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق، وأثنى على الإدارة للتغيير في شكل الوثيقة عما كانت عليه في سبتمبر/أيلول 2004 لتصبح وثيقة تشغيلية أكثر بساطة ومنصبة على التغيير. وشملت الوثيقة التي جرى استعراضها، بناء على طلب المجلس، إطارا للنتائج يمكن من خلاله رصد وتقييم الأنشطة المقررة للقطاع الخاص. وأبدى المدراء، رغم موافقتهم عموما على الاستراتيجية المقترحة، العديد من التعليقات والاقتراحات على الطريقة التي يمكن بها زيادة تعزيز إطار النتائج، لاسيما دمج مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

ولئن كان المجلس يعترف بأن ذلك الإطار إنما هو في الواقع وثيقة حية تخضع للتغيير، فقد وافق على الاستراتيجية والتعديلات التي أدخلت على إطار النتائج كما هي واردة في الوثيقة EB 2005/84/C.R.P.1. كما وافق المجلس على أن يتضمن التقرير عن أداء الحافظة للسنة المقبلة قسما عن التقدم المحرز في تنمية القطاع الخاص واستراتيجية إرساء علاقات الشراكة، إلى جانب تعديل إطار النتائج الذي سيشمل مؤشرات أكثر تحديدا وخط أساس للسنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية، فضلا عن الأهداف التي تحققت خلال السنة الأولى. وسوف تواصل تقارير أداء الحافظة في السنوات اللاحقة الإبلاغ عن تنفيذ الاستراتيجية. كما تم الاتفاق على أن يقوم مكتب التقييم بإجراء تقييم للاستراتيجية في نهاية عام 2008.

ونظر المجلس التنفيذي في سياسة الصندوق الخاصة بالنهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية. وأكد المجلس أثناء المناقشات أن الصندوق سيوفر موارده لمساندة البرامج القطاعية الشاملة من خلال اتخاذ مبادرات ملموسة تركز على الحد من الفقر الريفي. وتعتبر تلك البرامج متسقة برمتها مع المهمة الموكولة إلى الصندوق ولا تمثل خروجا كبيرا على طريقة الصندوق التقليدية في إدارة أعماله. وسوف يكون الصندوق، في مساندته للبرامج القطاعية الشاملة، على علم دقيق بالأنشطة التي يساهم في تمويلها، ومن ثم، ستكون الأنشطة الاستثمارية التي يمولها هي نفس الأنشطة التي يساندها في إطار مشروعاته التقليدية دعما لتحقيق أهداف وغايات مماثلة.

ولا تتيح تلك السياسة للصندوق تقديم دعم الميزانية العامة أو القطاعية إلى الدول الأعضاء فيه، وإنما سيقدم الصندوق موارده في إطار ترتيب التمويل المجمع على مستوى البرنامج ككل أو على مستوى المشروع دون القطاعي الذي يؤلف جزءا من البرنامج، أو سيقدم موارده باستخدام ترتيبات التمويل المشتركة أو المستقلة التقليدية، وهذا هو أهم عنصر على ضوء التزام الصندوق بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي حظي بدعم من جميع أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق. على أن الصندوق لن يلجأ إلى ترتيب التمويل المجمع إلا إذا شارك فيه أيضا البنك الدولي أو إذا كان يقدم دعما منفصلا لميزانية الحكومة.

ولاحظ المجلس كذلك الأعمال الجارية في تعديل نظام إدارة النتائج والأثر حتى يتماشى مع التمويل المقدم من الصندوق لمساندة البرامج القطاعية الشاملة، وأكد أنه من المزمع أن يقوم مكتب التقييم بإجراء تقييم لتلك السياسة في عام 2008.

ووافق المجلس التنفيذي على السياسة الخاصة بمشاركة الصندوق في النهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية، وأوضح أن الصندوق لن يساهم في دعم الميزانية القطاعية. وسوف يسجل هذا الإيضاح في محضر تلك الدورة وسيرفق بالوثيقة EB 2005/84/R.5 قبل نشره على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وعلى ضوء ذلك، سحبت ممثلة الولايات المتحدة امتناع بلادها وأيدت الموافقة على السياسة.

وعرض رئيس لجنة التقييم على المجلس تقارير اللجنة الخاصة بدورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين، وتضمن التقرير الثاني، طبقا للاختصاصات الجديدة للجنة، استعراضا للتقرير المقدم عن أداء الحافظة. كما قدم رئيس اللجنة تعقيباته على مشاركته في حلقة العمل الإقليمية المعنية باللامركزية التي عقدت في أوغندا في مارس/آذار 2005، وأعرب عن عظيم تهنئته للمنظمة على حلقة العمل تلك.

ونظر المجلس التنفيذي في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لألبانيا التي حظيت بترحيب واسع من المدراء. واستعرض المجلس بعد ذلك الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (الوثيقة EB 2005/84/R.9 وضميمتها). ومع وصول التدفقات الصافية منذ يناير/كانون الثاني حتى مارس/آذار 2005 إلى ما يقدر بحدود 89.5 مليون دولار أمريكي والحاجة إلى ما مجموعه 184 مليون دولار أمريكي تقريبا للقروض والمنح المقترحة، وافق المجلس على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بما قيمته 94.5 مليون دولار أمريكي، وبذلك يبلغ مستوى المبلغ المرحل من سلطة الالتزام بالموارد مقدما 231.3 مليون دولار أمريكي.

ووافق المجلس في الدورة على أربعة عشر مشروعا وبرنامجا، ثلاثة منها في أفريقيا، واثنان في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وسبعة في إقليم آسيا والمحيط الهادي، وأربعة كجزء من استجابة الصندوق لكارثة المد الزلزالي التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2004.

ووافق المجلس على التمويل المقترح للفلبين، الذي لم يتم الانتهاء من المفاوضات الخاصة به قبل موعد نظر المجلس، بشرط إحاطة المجلس علما في دورة قادمة بأي تغيير مهم قد يظهر فيما يتعلق بشروط القرض أثناء المفاوضات الخاصة به.

وأثنى المدراء على الصندوق لما اتخذه من إجراءات سريعة استجابة لكارثة المد الزلزالي في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وفي هذا الصدد، وعلى ضوء القيود الزمنية الشديدة، تمت الموافقة على البرامج المقترحة للهند والملديف والبرنامجين المقترحين لسري لانكا بدون الدخول في مفاوضات بشأن القروض. وسوف يحاط المجلس علما في دورة قادمة بنتائج المفاوضات مع كل بلد من البلدان ذات الصلة.

كما وافق المجلس التنفيذي على التوصية باستخدام 50% من تمويل تلك البرامج المقترحة بما قيمته 34 مليون دولار أمريكي في إطار تلك الاستجابة من خارج المخصصات المرصودة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المعنية، وإضافتها إلى برنامج عمل الصندوق للعام 2005. وستبذل الجهود الحثيثة لتعبئة النسبة المتبقية البالغة 50% من مصادر خارجية وإبقاء المجلس على علم بها. على أنه في حال حدوث أي حالات نقص، سيطلب من المجلس تمويل تلك النواقص من برنامج العمل للعام 2006.

وأخيرا، وافق المجلس أيضا على تعديل نطاق عمل المرحلة الثالثة لمشروع توليد الدخل للمزارعين الحديين والمعدمين في إندونيسيا – المرحلة الثالثة، ومنطقة تغطيته وترتيبات تنفيذه؛ وتبنى المجلس قرارا بشأن تعديل شروط تمويله من متوسطة إلى تيسيرية للغاية.

كما أحيط المجلس علما بأن اتفاقية القرض المقدم لبرنامج إدارة الموارد في غرب السودان قد تم التوقيع عليها في ظل الوفاء بشرط إبرام اتفاق للسلام، وهو الشرط الذي استندت إليه الموافقة على البرنامج المقترح.

وفيما يتعلق باقتراحات المشروعات/البرامج، لاحظ المدراء، حسب ما تم الاتفاق عليه في دورة المجلس التي عقدت في ديسمبر/كانون الأول 2004، أن عدد المشروعات المعتمدة في تلك الدورة قد تجاوز المعايير المحددة في إطار تخصيص الموارد على أساس الأداء. ولوحظ أيضا أن الاقتراحات التي ستعرض على دورات المجلس المقبلة

ستلتزم بمعايير تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك الإطار الزمني الذي يستغرق ثلاث سنوات لتجديد الموارد، فيما عدا الحالات الصغيرة التي يمثل فيها أي مشروع بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي الحد الأدنى للمشروع.

ووافق المجلس التنفيذي كذلك على خمس عشرة منحة، ست منها في إطار نافذة المنح العالمية/الإقليمية، وتسع في إطار اقتراحات المشروعات والبرامج المعتمدة. وأثناء المناقشات التي دارت حول القروض التي تتضمن عناصر ممولة من المنح، تم الاتفاق على إدراج الأطر المنطقية لعناصر المنح في تقارير الرئيس. وامتنعت ممثلة الولايات المتحدة عن الموافقة على المنحة المقترحة للائتلاف الدولي المعني بالأراضي.

واستعرض المجلس بعد ذلك المعلومات الواردة في وثيقة "أنشطة المشروعات المزمعة 2005–2006" المتعلقة بمشروعات وبرامج ذخيرة المشروعات ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المزمع عرضها على دورات المجلس المقبلة.

واستعرض المجلس التنفيذي وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق وآخر المعلومات الواردة في بيان شفهي، ولاحظ أن إجمالي التعهدات، بما في ذلك المساهمات التكميلية، بلغت، حتى تاريخه، 508.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل تقريبا 91% من المبلغ المستهدف البالغ 560 مليون دولار أمريكي. وبلغت وثائق المساهمات المودعة والمدفوعات بموجب التعهدات غير المستندة إلى وثائق المساهمات 443.1 مليون دولار أمريكي، أو 87.2% من التعهدات. وحث المجلس البلدان الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها للتجديد السادس للموارد أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن. وطلب المجلس أيضا من البلدان التي لم تودع بعد وثائق مساهماتها أو التي لم تدفع مساهماتها أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

وبعد ذلك استعرض المجلس التنفيذي التقارير المقدمة عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2004، والفصل الأول من العام 2005. وأعرب المدراء عن سرورهم لملاحظة أن الإيرادات المتجمعة من الاستثمارات بلغت 109 ملايين دولار أمريكي في عام 2004، وهو ما يمثل معدلا صافيا للعائد بنسبة 4.54% مقابل العائد المستهدف لتلك السنة بنسبة 3.5%. ورحب المدراء أيضا بتحقيق عائد إيجابي في الفصل الأول للعام 2005 تولد عنه إيرادات متجمعة من الاستثمارات بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي.

وطبقا للقرارات المتخذة في عام 2004 استنادا إلى استعراض إدارة الخصوم والأصول في الصندوق واستنادا إلى دراسات تحليلية إضافية، تم تصفية حافظة الأسهم الباقية وجزء من السندات الحكومية في 1 مارس/آذار 2005. وبعد ذلك، تم توجيه العوائد الناجمة عن ذلك التي بلغت قرابة 414 مليون دولار أمريكي للاستثمار في حافظة من السندات عالية النوعية المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق. وأعرب المجلس عن تقديره العميق لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها حافظة الاستثمار نتيجة هذه الإجراءات.

وعند استعراض تقرير وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها، لاحظ المجلس زيادة المتأخرات زيادة شاملة بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي في نهاية 2004. ولاحظ كذلك أن نسبة 84% من المبلغ المستحق تتألف من متأخرات مستحقة على ثمانية بلدان لم يتمكن حتى الآن وضع خطط تسوية بشأنها. ورحب المدراء بالمعلومات التي توضح أن عددا من المقترضين قاموا بتسديد مبالغ من الرسوم المتأخرة، في حين سعى

مقترضون آخرون إلى دفع المبالغ المتبقية من القروض المستحقة عليهم قبل موعدها، وهو ما أحدث تأثيرا إيجابيا على التدفقات العائدة للصندوق في عام 2005. ومع اعتراف المدراء بجهود الإدارة لحل مشكلة المتأخرات المستحقة، فقد دعوا مرة أخرى إلى تعزيز تلك الجهود.

واستعرض المجلس احتياجات السحب السادس والعشرين من مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق للعام 2005، ووافق على سحب 35% من مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق في مايو/أيار 2005 للوفاء بمدفوعات القروض والمنح في عام 2005، وصرح باستعمال الأصول السائلة للصندوق في تمويل احتياجات مدفوعات الصندوق التي لا يغطيها السحب.

وقدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس تقريرا عن الاجتماع الذي عقد مؤخراً للجنة الذي استعرضت فيه القوائم المالية المراجعة للصندوق للعام 2004، وأوصت اللجنة بأن يوافق المجلس على تجديد تعيين المراجع الخارجي، ومنع ومكافحة التدليس والفساد في أنشطة الصندوق وعملياته، ولهذا الغرض سيتم تقديم سياسة عامة إلى المجلس في سبتمبر/أيلول 2005. وتلقت اللجنة ورئيسها الثناء على الأعمال المنجزة والتهنئة على التقرير الشامل المقدم من المجلس. وأيد المجلس تقرير اللجنة ووافق على أتعاب المراجع الخارجي بمبلغ 000 115 يورو.

وبعد ذلك نظر المجلس التنفيذي في القوائم المالية المراجعة للصندوق للعام 2004 وتقرير المراجع الخارجي عنها. وبناء على توصية من لجنة مراجعة الحسابات، وافق المجلس على عرض القوائم المالية المراجعة على الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين للموافقة عليها.

وعند استعراض التقرير المقدم عن أداء الحافظة، أعرب المجلس عن تهنئته للإدارة لتقديمها تقرير يتسم بتحسينات كبيرة ويأخذ في الاعتبار التقرير السنوي عن النتائج والأثر، كما يتضمن للمرة الأولى نتائج نظام إدارة النتائج والأثر. وقد زاد التقرير من تعزيز حلقة التعلم وعين القضايا الناشئة ذات الأهمية العالية؛ وبلغت المعلومات الواردة فيه قدرا يجعل من السهل استعمال التقرير كأداة مساعدة لدراسة استنتاجات التقييم.

ونظرا لأهمية هذا التقرير واعترافا بطابعه الانتقالي، أكد المجلس التنفيذي أهمية الاستمرار في تحسين عرض التقرير ليشمل في جملة أمور قسما يتناول الإجراءات المتخذة مقابل توصيات التقرير السنوي عن النتائج والأثر، ويفصل فصلا واضحا بين الاستنتاجات والتوصيات، ويحدد الأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات. وتم أيضا إبراز الحاجة إلى تقرير أكثر تفصيلا عن نظام إدارة النتائج والأثر، والحاجة إلى تقييم أداء مبادرة نظام إدارة النتائج والأثر.

ومع ملاحظة التحسن الكبير في أداء الحافظة، رأى بعض المدراء أن ثمة حاجة أيضا لمواصلة تقليل التأخير في إعلان إنجاز المشروعات وتسريع وتيرة عمليات الإلغاء، وإدارة الحافظة بأسلوب استراتيجي أكثر وضوحا. وتم كذلك تأكيد الحاجة إلى وضع سياسة عامة بشأن تحديد الأهداف والحاجة إلى إيلاء الأولوية لصياغة استراتيجية نشطة لإدارة المعرفة في إطار نموذج تشغيلي جديد.

واستعرض المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق، ولاحظ أنه بعد استكمال أعمال تصميم المبادرات الخمس عشرة جميعا، دخلت ست مبادرات حيز التشغيل فعلا: ثلاث مبادرات في

أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنتان في أفريقيا الشرقية والجنوبية، وواحدة في آسيا والمحيط الهادي. وأعرب المدراء عن تقديرهم للجهود الجارية لكفالة إقامة المبادرات الخمس عشرة جميعا بحلول يونيو/حزيران 2005.

وألقى رئيس الفريق العامل المعني بالحضور الميداني السيد بيتر رايد من المملكة المتحدة تقريرا موجزا عن اجتماع الفريق مؤخرا وأعلن أنه سيترك منصبه وشيكا. وإلى جانب قيام زملاء السيد رايد بتوجيه الشكر إليه لالتزامه دون كلل بمبادرة الحضور الميداني فإني يجب أن أوجه إليه الشكر مرة أخرى نيابة عن المجلس وعن موظفي الصندوق لتفانيه وحماسه وجده في عمله. ولقد كان إسهامه في أعمال الصندوق كبيرا حقا.

واستعرض المجلس أيضا التقرير عن برنامج التعرض والحوار في الهند في ديسمبر/كانون الأول 2004. ورحب المدراء بالتقرير وبالشهادات البليغة التي صدرت عن زملائهم الخمسة، وأعربوا عن تهنئتهم للإدارة على هذه المبادرة. وتم تشجيع المدراء الذين لم تتح لهم الفرصة للسفر في زيارات ميدانية ينظمها الصندوق للقيام بمثل هذه الزيارات لأن هذا الشكل من التفاعل يزيد من فهم الأعمال الجارية في إطار برامج الصندوق ومشروعاته.

أما تقرير التقييم الخارجي المستقل للصندوق الذي قدمه مدير مكتب التقييم فقد تم استعراضه أولا في اجتماع غير رسمي مع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق. وتم إلقاء عروض ومقدمات عن الأجزاء الأربعة لهذه الوثيقة أعقبتها فترة من المناقشات والأسئلة والأجوبة. وبعد ذلك نظر المجلس رسميا في مسودة التقرير النهائي في دورته المستأنفة حيث ألقى المدراء تعليقاتهم لفريق مقدمي الخدمة من شركة ITAD الاستشارية المحدودة، والإدارة بشأن التقييم الخارجي وللإدارة بشأن ردها على هذا التقرير.

وأثنى المجلس التنفيذي على مكتب التقييم لإدارته الفعالة لعملية التقييم الخارجي المستقل في حدود الإطار الزمني المقرر والميزانية المحددة، وكذلك وفقا للاختصاصات المحددة، وفي إطار الأحكام الشاملة التي وضعها المجلس. وهنأ المجلس أيضا شركة ITAD الاستشارية المحدودة لتقديمها تقريرا مفيدا وجيدا للغاية عن التقييم. ورحب المجلس برد الإدارة على التقييم الخارجي المستقل وأيد استخدامه إطارا لصياغة خطة عمل ستعرض على المجلس في سبتمبر/أيلول 2005 للنظر فيها.

وستقوم شركة ITAD الاستشارية المحدودة بتنقيح مسودة التقرير النهائي على النحو الواجب لتوضيح التعليقات المذكورة في دورة المجلس وفقا لممارسات التقييم المعتادة وبما يتماشى تحديدا مع أحكام سياسة التقييم في الصندوق. وسيجري بالطبع تسجيل التعليقات الصادرة عن المدراء بعد ظهر اليوم في محضر هذه الدورة، كما سيجري أيضا إدماج المقتطفات ذات الصلة من هذه المحاضر في التقرير النهائي عن التقييم الخارجي المستقل للصندوق، وبعد ذلك يتم نشر التقرير.

ولابد لي أن أشكركم مرة أخرى للعدد الكبير من التعليقات المقدمة منكم بشأن هذا التقرير. فقد برهنتم مرة أخرى في تعليقاتكم التي تضمنت المديح والنقد في آن واحد على مدى أهمية أعمال هذا الصندوق لدولنا الأعضاء.

وأخيرا، وافق المجلس على نشر الوثائق المقدمة إلى هذه الدورة في الموقع المفتوح للصندوق على شبكة الإنترنت.

السادة المدراء الموقرون،

قبل أن أعلن اختتام هذه الدورة، وبعد توديع بيتر رايد، فإنه يجب عليّ أيضا أن أودع اثنين من مدراء مجلسنا التنفيذي، هما السيد تشارلز باركر من كندا والسيد جروين سيتغز من هولندا؛ والاثنان منسقان للقائمة ألف. وقد ساهما بنشاط في مداولات هذا المجلس، وبالتالي في تطوير الصندوق. ولقد كان عملهما الذي اتسم بالالتزام والتفاني والجد مثالا رفيعا نحتذي به جميعا. ولقد كان من دواعي سروري الشخصي أن أعمل مع كل منهما وأستفيد من تعاونهما المتواصل ومشاركتهما القوية في جميع التغييرات المهمة التي شهدناها مؤخرا. وأود أن أشيد أيضا بالمساهمات البناءة لممثل الولايات المتحدة، السيد دافيد بلومغاردن، الذي أخذ على عاتقه مهاما أخرى. وأتمنى معكم جميعا للزملاء الأربعة كل نجاح في مساعيهم المقبلة.

والآن، ونحن إذ نختتم دورة طويلة وحافلة، اسمحوا لي أن أشكركم جميعا على هذا الاجتماع المثمر، وأتمنى لكل منكم عودة سالمة إلى الوطن وصيفا ممتعا. ولكني، قبل ذلك، أتطلع إلى لقائكم جميعا مرة أخرى في دورة هيئة المشاورات خلال اليومين المقبلين.